



فن التحرير الصحفي



إعداد

صلاح عبد الحميد

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع



فن

التحرير الصحفي

إعداد

صلاح عبد الحميد



الناشر

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

7 شارع علام حسين - ميدان الظاهر - القاهرة

ت- 0227867198 / 0227876470

فاكس / 0227876471

محمول / 01091848808 - 01112155522

طبعة 2023

فهرسة أئباء النشر من دار الكتب والوثائق القومية المصرية

عبد الحميد ، صلاح .

فن التحرير الصحفى / إعداد صلاح عبد الحميد . ط 1 . القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر

والتوزيع

ص 242 .

978-977-431-263-2 تدمك :

1 - الصحافة - تحرير

أ- العنوان

070,41

رقم الإيداع : 23460



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ
وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم

ط 114





مقدمة

ويشمل تأثير التكنولوجيا في الثقافة معظم عناصرها وركائزها فالتأثير غير محدود ويتعدى حدود المؤسسات والموارد الثقافية، فالقرن العشرين من القرون التي حدث مما لاشك فيه أن العالم دخل مرحلة جديدة من مراحل تطوره بسبب تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وهذه المرحلة بدأت في منتصف الثمانينيات، فيها تطور تكنولوجي هائل في مختلف الميادين وال مجالات، نلاحظه في غزو الفضاء والفيديو، والكمبيوتر، وأبرز ما نشاهده في عالمنا اليوم ثورة الاتصالات التي ساهمت في جعل الكبة الأرضية "قرية صغيرة" افتتحت أبواب بيتها على بعضها البعض.

والصحافة مهمة ومهارة، حيث أن الصحفيين يستخدمون مهارات متخصصة ويتقيدون بمعايير مشتركة فيما الذي يجعل مهنة الصحافة مختلفة عن المهن الأخرى كالطب والمحاماة ، اللتين يمكن وصفهما بشكل مماثل؟ لعل أكبر اختلاف هو الدور الخاص الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمعات الحرة .

لم تكن الصحف بمعدل عن التقدم العلمي في المجال التكنولوجي وأيقنت أن الحصول على المعلومات وتوثيقها واسترجاعها وصناعة مادة إعلامية متميزة والعمل الجاد على تحقيق السبق الإخباري والمتابعات الإخبارية المتواصلة والتحليلات المعمقة، كل ذلك يساعد على تفاعل القارئ مع صحفته، ويزيد من شعبية تلك الوسيلة الإعلامية لاسيما مع تزايد الاتصال الجماهيري التفاعلي المباشر وزيادة التفاعل المباشر المنشود مع زيادة مساحة الحرية للتعبير وتبادل الآراء ووجهات النظر والأفكار، وحاولت الصحف الاستفادة من التطور التكنولوجي إلى أقصى درجة ممكنة بما يخدم بقائها خصوصا في ظل منافسة الصحافة الالكترونية، وكان لابد من دراسة تلك التأثيرات التكنولوجية على الصحف.



وقد أصبحت وسائل الإعلام في المجتمعات الديمocrاطية حول العالم تؤدي وظيفة إضافية كحراس أو حماه يراقبون نشاطات السلطتين السياسية والقضائية في الحكومة، وحافظت وسائل الإعلام على بقاء الديمقراطيات ونجاحها بإعطاء صوت ملئ ليس لهم صوت وضمان عدم تمكن الأغلبية الحاكمة من الدخول على حقوق الأقلية وقد قال الكاتب الأمريكي الساخر فينلي بيتردان في القرن التاسع عشر إن مهمة الصحفي هي "مواساة المصاب وتعذيب المرتاح" ولكن دور الصحافة الرئيسي في المجتمعات الحرية ظل هو نفسه ولم يتغير منذ أجيال فالهدف الأساسي للصحافة هو تزويد المواطنين بالمعلومات الدقيقة والملوثقة التي يحتاجون إليها للعب دورهم في مجتمع حر.

من هنا جاءت فكرة الكتاب حيث تتناول فيه تعريف وأهمية الصحافة ودور الصحفي الناجح في الارتقاء بمهنة الصحافة كذلك إلقاء الضوء على فن التحرير الصحفي من أخبار صحافية أو قصة خبرية أو مقال موضعين أنواع كل منهم وأهمية كل منهم على حدة.



الفصل الأول

الصحفى وحرية الصحافة





الفصل الأول

الصحفى وحرية الصحافة

القوانين المنظمة للصحافة

بشأن تنظيم الصحافة

(منشور في الجريدة الرسمية العدد 25 مكرر (أ) في 30 / 6 / 1996)

باسم الشعب .. رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

حرية الصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين

مادة 1- الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسئولة في خدمة المجتمع تعبيراً عن مختلف اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء، وذلك كله في إطار المقومات الأساسية للمجتمع وأحكام الدستور والقانون.

مادة 2- يقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون المطبوعات التي تصدر باسم واحد وبصفة دورية كالجرائد والمجلات ووكالات الأنباء.

حرية الصحافة

مادة 3- تؤدي الصحافة رسالتها بحرية وباستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقاءه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام في الاهداء إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين.

مادة 4 - فرض الرقابة على الصحف محظوظ. ومع ذلك يجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي.

مادة 5- يحظر مصادرة الصحف أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها بالطريق الإداري.



حقوق الصحفيين

مادة 6- الصحفيون مستقلون لا سلطان عليهم في أداء عملهم لغير القانون.

مادة 7- لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سبباً للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون.

مادة 8 - للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقاً للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها.

وتنشأ بقرار من الجهة المختصة إدارة أو مكتب للاتصال الصحفي في كل وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة لتسهيل الحصول على ما ذكر بالفقرة السابقة.

مادة 9 - يحظر فرض أي قيود تعيق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والثقافة، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا.

مادة 10 - مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين للصحفي تلقى الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وإحصاءات وأخبار، وذلك ما لم تكن هذه المعلومات أو الإحصاءات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقاً للقانون.

مادة 11 - للصحفي في سبيل تأدية عمله الصحفي الحق في حضور المؤتمرات وكذلك الجلسات والاجتماعات العامة.

مادة 12 - كل من أهان صحفياً أو تعدى عليه بسبب عمله يعاقب بالعقوبات المقررة لإهانة الموظف العمومي أو التعدي عليه في المواد (136)، (137) من قانون العقوبات بحسب الأحوال.

مادة 13 - إذا طرأ تغيير جذري على سياسة الصحيفة التي يعمل بها الصحفي أو تغيرت الظروف التي تعاقد في ظلها جاز للصحفي أن يفسخ تعاقده



مع المؤسسة بإرادته المنفردة بشرط أن يخطر الصحيفة بعزمها على فسخ العقد قبل امتناعه عن عمله ثلاثة أشهر على الأقل. وذلك دون الإخلال بحق الصحفي في التعويض.

مادة 14 - تخضع العلاقة بين الصحفي والصحيفة لعقد العمل الصحفي الذي يحدد مدة التعاقد ونوع عمل الصحفي ومكانه والمترتب وملحقاته والمزايا التكميلية بما لا يتعارض مع القواعد الآمرة في قانون عقد العمل الفردي أو مع عقد العمل الصحفي الجماعي في حالة وجوده.

مادة 15 - مجلس نقابة الصحفيين عقد اتفاقيات عمل جماعية مع أصحاب الصحف ووكالات الأنباء والصحف العربية والأجنبية تتضمن شروطاً أفضل للصحفي وتكون نقابة الصحفيين طرفاً في العقود التي تبرم وفقاً لأحكام المادة السابقة، والفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة 16 - تلتزم كافة المؤسسات الصحفية وإدارات الصحف بالوفاء بجميع الحقوق المقررة للصحفي في القوانين وعقد العمل الصحفي المبرم معها.

مادة 17 - لا يجوز فصل الصحفي من عمله إلا بعد إخطار نقابة الصحفيين بميررات الفصل فإذا استنفدت النقابة مرحلة التوفيق بين الصحيفة والصحفي دون نجاح تطبق الأحكام الواردة في قانون العمل في شأن فصل العامل.

واجبات الصحفيين

مادة 18 - يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور وبأحكام القانون مستمسكاً في كل أعماله بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما لا ينتهك حقاً من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم.

مادة 19 - يلتزم الصحفي التزاماً كاملاً بميثاق الشرف الصحفي. ويؤخذ الصحفي تأديبياً إذا أخل بواجباته المبينة في هذا القانون أو في الميثاق.



مادة 20 -يلتزم الصحفي بالامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو التي تتطوّر على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيّتها أو الطعن في إيمان الآخرين أو ترويج التحيز أو الاحتقار لأى من طوائف المجتمع.

مادة 21 - لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرّض للحياة الخاصة للمواطنين كما لا يجوز له أن يتناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفاً بالمصلحة العامة.

مادة 22 -يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة 23-يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة وتلتزم الصحيفة بنشر قرارات النيابة العامة ومنطوق الأحكام التي تصدر في القضايا التي تناولتها الصحيفة بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التي تقام عليها وذلك كله إذا صدر القرار بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو صدر الحكم بالبراءة.

مادة 24-يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على طلب ذي الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الواقع أو سبق نشره من تصريحات في الصحف في غضون ثلاثة الأيام التالية لاستلامه التصحيح أو في أول عدد يظهر من الصحيفة بجميع طبعاتها أيهما يقع أولاً وبما يتفق مع مواعيد طبع الصحيفة ويجب أن يكون النشر في نفس المكان وبين نفس الحروف التي نشر بها المقال أو الخبر أو المادة الصحفية المطلوب تصحيحها.

ويكون نشر التصحيح بغير مقابل إذا لم يتجاوز مثلي مساحة المقال أو الخبر المنشور فإن جاوزه كان للصحيفة الحق في مطالبة طالب التصحيح بمقابل نشر



القدر الزائد محسوباً بسعر تعريفة الإعلان المقررة ويكون للصحيفة الامتناع عن نشر التصحيح حتى تستوفي هذا المقابل.

مادة 25- على طالب التصحيح أن يرسل الطلب إلى الصحيفة المعنية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول أو ما يقوم مقامه إلى رئيس التحرير مرفقاً به ما قد يكون متوفراً لديه من مستندات.

مادة 26- يجوز للصحيفة أن تمنع عن نشر التصحيح في الحالتين الآتيتين:

- إذا وصل طلب التصحيح إلى الصحيفة بعد مضي ثلاثين يوماً على النشر.
- إذا سبق للصحيفة أن صحت من تلقاء نفسها ما يطلب تصحيحة.

وفي جميع الأحوال يجب الامتناع عن نشر التصحيح إذا انتوى على جريمة أو على ما يخالف النظام العام والآداب.

مادة 27- إذا لم يتم التصحيح في المدة المنصوص عليها في المادة (24) من هذا القانون جاز لذى الشأن أن يخطر المجلس الأعلى للصحافة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لاتخاذ ما يراه في شأن نشر التصحيح.

مادة 28- إذا لم يتم التصحيح في المدة المحددة في المادة (24) من هذا القانون يعاقب الممتنع عن نشره بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وللمحكمة عند الحكم بالعقوبة أو بالتعويض المدني أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة أو بالتعويض المدني في صحيفة يومية واحدة على نفقة الصحيفة فضلاً عن نشره بالصحيفة التي نشر بها المقال أو الخبر موضوع الدعوى خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ إعلانه إذا كان غائباً. ولا يتم هذا النشر إلا إذا أصبح الحكم نهائياً.



مادة 29 - تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة لرئيس التحرير أو المحرر المسئول عن جريمة الامتناع عن النشر إذا قامت الصحيفة بنشر التصحيح قبل تحريك الدعوى الجنائية ضدهما.

مادة 30 - يحظر على الصحيفة أو الصحفي قبول تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتعتبر أية زيادة فيأجر الإعلانات التي تنشرها هذه الجهات عن الأجر المقررة للإعلان بالصحيفة إعانة غير مباشرة.

ويعاقب كل من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه وتحكم المحكمة بإلزام المخالف بأداء مبلغ يعادل مثل التبرع أو الميزة أو الإعانة التي حصل عليها، على أن يؤول هذا المبلغ إلى صندوق معاشات نقابة الصحفيين. كما يحظر على الصحيفة أو الصحفي تلقى أي إعانات حكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا وفقا للقواعد العامة التي يضعها المجلس الأعلى للصحافة.

مادة 31- يحظر على الصحف نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع وأسسه ومبادئه أو آدابه العامة أو مع رسالة الصحافة وأهدافها وجب الفصل بصورة كاملة وبارزة بين المواد التحريرية والإعلانية.

مادة 32 - لا يجوز للصحفي أن يعمل في جلب الإعلانات أو أن يحصل على أي مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا عن نشر الإعلانات بأية صفة ولا يجوز أن يوقع باسمه مادة إعلانية.

مادة 33 - تلتزم جميع الصحف والمؤسسات الصحفية بنشر ميزانياتها خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية. ويتولى الجهاز المركزي للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر مستندات المؤسسة الصحفية للتحقق من سلامتها ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية.



وعلى الصحف والمؤسسات أن توافي الجهاز بحساباتها الختامية خلال الثلاثة الأشهر التالية لانتهاء سنتها المالية كما يكون عليها أن تمكن الجهاز من هذه المراجعة وعلى الجهاز المذكور إعداد تقارير بنتيجة فحصه وعليه أن يحيل المخالفات إلى النيابة العامة مع إخطار المجلس الأعلى للصحافة في جميع الأحوال.

تأديب الصحفي

مادة 34- تختص نقابة الصحفيين وحدتها بتأديب الصحفيين من أعضائها. وتطبق في هذا الشأن الأحكام الواردة في قانون نقابة الصحفيين فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الفصل.

مادة 35- يحيل نقيب الصحفيين بعد العرض على مجلس النقابة الصحفي الذي تنسب إليه مخالفة تأديبية إلى لجنة التحقيق على أن تنتهي من إجراء التحقيق خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإحالـة إليها، فإذا رأت اللجنة أن التحقيق يستغرق مدة أطول استأنفت مجلس النقابة في ذلك.

مادة 36 - تشكل لجنة التحقيق المنصوص عليها في المادة السابقة على النحو التالي:

رئيساً (أ) وكيل النقابة

عضواً (ب) مستشار من مجلس الدولة يختاره مجلس الدولة

عضو (ج) سكرتير النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية بحسب الأحوال

مادة 37 - تشكل هيئة التأديب الابتدائية المنصوص عليها في المادة (81) من قانون نقابة الصحفيين، على النحو التالي:



■ ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس نقابة الصحفيين من بين أعضائه في أول كل دورة نقابية وتكون رئاسة اللجنة لأقديمهم قيادا بجدول النقابة ما لم يكن أحدهم عضوا في هيئة مكتب مجلسها فتكون له الرئاسة.

■ عضو من المجلس الأعلى للصحافة يختاره المجلس من بين أعضائه الصحفيين.

■ مستشار من مجلس الدولة يختاره مجلس الدولة.

وتحال الدعوى إلى هذه الهيئة من لجنة التحقيق المشار إليها في المادة السابقة ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأدية.

مادة 38 -يجوز للصحي طعن في قرار هيئة التأدية الابتدائية أمام هيئة التأدية الاستئنافية المنصوص عليها في المادة (82) من قانون النقابة.

مادة 39-مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى الجنائية أو المدنية لذوي الشأن التقدم بالشكوى ضد الصحفي إلى المجلس الأعلى للصحافة ويتولى المجلس بحث الشكوى وإبلاغ النتيجة إلى نقابة الصحفيين في حالة توافر الدلائل الكافية على صحة ما جاء بالشكوى.

المسؤولية الجنائية في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف

مادة 40 - إذا حركت الدعوى الجنائية أمام محكمة الجناح بسبب الجرائم التي تقع بواسطة الصحف جاز للمتهم أن ينيب عنه وكيلًا متابعتها ما لم تأمر المحكمة بحضوره شخصيا.

مادة 41-لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا في الجريمة المنصوص عليها في المادة (179) من قانون العقوبات.

مادة 42- لا يجوز أن يتخذ من الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التي يحوزها الصحفي دليلاً اتهاماً ضده في أي تحقيق جنائي ما لم تكن في ذاتها موضوعاً للتحقيق أو ملحاً لجريمة.



ومع مراعاة أحكام المواد (55) و(97) و(99) من قانون الإجراءات الجنائية يجب رد ما تم ضبطه من الأشياء التي ذكرت في الفقرة السابقة إلى من ضبطت لديه فور انتهاء الغرض الذي ضبطت من أجله.

مادة 43 - لا يجوز القبض على الصحفي بسبب جريمة من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة، كما لا يجوز التحقيق معه أو تفتيش مقر عمله لهذا السبب إلا بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة.

ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة قبل اتخاذ إجراءات التحقيق مع الصحفي بوقت كاف.

وللنقيب أن يحضر التحقيق هو أو من ينوبه من أعضاء المجلس. ومجلس النقابة أن يطلب صورا من التحقيق بغير رسوم.

مادة 44 - لا يعاقب على الطعن بطريق النشر في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة إذا كان النشر بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، وبشرط أن يثبت كل فعل أسنده إليهم.

قانون الصحافة والنشر الجديد 2006

قانون رقم 147 لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

بأسم الشعب .. رئيس لجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تلغى نصوص المواد 98 (أ) مكررا الفقرة الرابعة، 124 (أ) الفقرة الثالثة، 178 مكررا، 178 مكررا (ثانيا) الفقرة الأخيرة، 195، 199، 200 من قانون العقوبات.

(المادة الثانية)



تلغى عقوبة الحبس في الجرائم المنسوّص عليها في المواد 182 ، 185 ، 303 ، 306 من قانون العقوبات ، وترفع الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المقررة لهذه الجرائم إلى مثيلها .

(اطّادة الثالثة)

يسُبَدِّل بنصوص المواد 176 ، 178 ، 178 مكرراً (ثانياً) فقرة أولى 181 ، 302 فقرة ثانية ، من قانون العقوبات ، النصوص الآتية :

مادة (176):

يعاقب بالحبس كل من حرض بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على التمييز ضد طائفة من طوائف الناس بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة إذا كان من شأن هذا التحرير تكدير السلم العام

مادة (178) :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر أو صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت خادشة للحياء العام .

مادة (178) مكرراً ثانياً (فقرة أولى) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه و لا تزيد على ثلاثين ألف جنيه كل من نشر أو صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض صوراً غير حقيقة من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد.



: مادة (181)

يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية.

مادة (302) فقرة ثانية :

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامه لا يدخل تحت حكم الفقرة السابقة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط أن يثبت المتهم حقيقة كل فعل اسنداً إلى المجنى عليه ولسلطة التحقيق أو المحكمة بحسب الأحوال أن تأمر بإلزام الجهات الإدارية بتقديم ما لديها من أوراق أو مستندات معززة لما يقدمه المتهم من أدلة لإثبات حقيقة تلك الأفعال .

تعريف الصحافة

يمكن تعريف الصحافة من خلال أربعة مداخل هي :

- المدخل اللغوي .
- المدخل القانوني .
- المدخل الإيديولوجي .
- المدخل التكنولوجي .

أولاً المدخل اللغوي :

في اللغة الانجليزية : ترتبط كلمة الصحافة حسب المعاجم الانجليزي تعني الطباعة ونشر الأخبار والمعلومات .

كلمة PRESS يقصد بها الصحفة .

أما كلمة JOURNALISM تستعمل للإشارة إلى الصحافة .



كلمة JOURNALIST تني هنا الصحف وتعني كلمة الصحافة هنا الصحيفة والصحفي
والممارسة الصحفية .

في اللغة العربية : في القاموس المحيط كلمة الصحيفة تعني الكتاب وجمعها صحائف .
في المعجم الوسيط تعني إضمامه من الصفحات تصدر بشكل يومي أو في مواعيد منتظمة
وجمعها صحف وصحائف والصحفي هو الذي يأخذ لم من الصحيفة وليس من الأستاذ .
أما المعنى المتعارف عليه اليوم في العربية لكلمة الصحافة فقد حدد الشيخ نجيب حداد مؤسس
صحيفة لسان العرب في الإسكندرية وهو أول من استعمل لفظة الصحافة بمعنى صناعة الصحف
والكتابة فيها ومنها أخذت الكلمة صافي .

كلمة صحافي أكثر دلالة من صافي بالنسبة للذى سيعمل في الصحافة وهي المقابل الأصح لكلمة
. PRESS

(إذا في الصحافة هي مهنة إصدار الصحف)

ثانياً المدخل القانوني لتعريف الصحافة :

تشابهت التعريفات العربية للصحافة من حيث المدخل القانوني فكانت كالتالي :

- الصحافة : هي الجرائد والمطبوعات التي تصدر باسم واحد وبصفة دورية .
- الصحافة : هي مهنة تحرير أو إصدار المطبوعات الصحفية .
- الصحيفة : هي كل دورية يتكرر صدورها في مواعيد محددة (أي أن الصحيفة اليومية تصدر كل يوم كامل السنة لا تتوقف عن الصدور ثم تعود أما المجلة فتصدر كل أسبوع) .
- الصحفي المحترف : هو من يباشر بصفة أساسية ومنتظمة مهنة الصحافة في صحيفة يومية أو دورية أو في وكالة أنباء ويتقاضى أجرا مقابل ذلك .



ثالثاً المدخل الإيديولوجي لتعريف الصحافة :

الصحافة ترتبط تعريفها الإيديولوجيات السائدة في المجتمع التي تصدر فيه .
الإيديولوجيا ترتبط بالفلسفة السياسية والاقتصادية التي يقوم عليه مجتمع ما .
الإيديولوجيات: هي مجموعة من الأفكار السياسية والقيم التي تحكم مجتمعا معينا والأحزاب لها إيديولوجيات تدافع عنها .

من التعريفات الإيديولوجية للصحافة: هناك تعريفات إيديولوجية كثيرة للصحافة منها :

1- التعريف الليبرالي للصحافة :

الصحافة هي أداة للتعبير عن حرية الفرد من خلال حقه في ممارسة حقوقه وحرياته السياسية والمدنية ، كما أنها معيار للحريات الفردية الأخرى مثل حرية التفكير والإقناع وحرية التعبير وهي مرتبطة بالديمقراطية .

2- التعريف الاشتراكي للصحافة :

حيث أن الاشتراكية هي إيديولوجيا تقوم على إعطاء الدولة دور هام على حساب الفرد، والأنظمة الاشتراكية تراجعت في نهاية الثمانينيات مع نهاية الإتحاد السوفييتي ، وفيها يتم تعريف الصحافة على أنها نشاط اجتماعي يقوم على نشر المعلومات للرأي العام كما أنها ظاهرة ملتزمة وإنسانية تخدم باستمرار أهداف طبقة معينة ومن حيث الاشتراكية ينظر إلى الصحافة من حيث علاقتها المتبادلة مع المجتمع ودورها في العملية الاجتماعية.

إذن الجانب الإيديولوجي يركز على الجانب الوظيفي للصحافة إذا الوظائف الإيديولوجية للصحافة هي :

- وظيفة ترتبط بالحرية حرية التعبير .
- وظيفة اجتماعية الدور الاجتماعي للصحيفة لصالح المجتمع .



رابعاً المدخل التكنولوجي لتعريف الصحافة :

تمثل الصحافة مجالاً لتكنولوجيات عديدة إذ ارتبطت الصحافة :

المطبعة : كتكنولوجيا لإنتاج الصحف حيث أن الصحافة ظهرت بفضل ظهور الطباعة .
الابتكارات التكنولوجية المترافقية (الراديو- التلكس لنقل الأخبار من الأماكن البعيدة التي يغطونها).

الانترنت (حيث أن الصحفي يستخدم البريد الالكتروني لإرسال مقالاته كما انه يستفيد من الانترنت في البحث عن المعلومات ، كما أنشئت الصحف موقع انترنت لتوزيع مضمونها).

استخدام الصحف التكنولوجيات الحديثة لحفظ مضمونها على أرشيفها الرقمي مثل استخدام التصوير الرقمي .

من التساؤلات التي طرح حول مصير الصحافة بسبب التطور التكنولوجي :

- هل ستندثر الصحافة مع تطور التكنولوجيات وخاصة الانترنت ؟
 - هل سيمثل الانترنت بديلاً للصحافة؟ (حيث أن الصحف أصبحت الكترونية موجودة على شبكة الانترنت ويمكن الحصول عليها مجاناً وتتوفر معلومات كبيرة).
 - هل سيواصل الناس شراء الصحف ؟
- (التطور التكنولوجي يمكن أن يحدث تغييراً جذرياً في بعض العناصر الرئيسية للصحافة كمطبوعة دورية منتظمة الصدور حيث أن الصحيفة الإلكترونية ليست محكومة بدورية معينة فالموقع يغير مضمونها عديد المرات في اليوم الواحد أو كل أسبوع).



لتعریفات الصحافة عدة معانی منها :

المعنی الأول: الصحافة بمعنى الحرفة أو المهنة وهي من هذا المنظور لها جانبین هما :

الجانب الأول: الصحافة نشاط صناعي وتجاري (حيث أن العمليات التي تتطلبها الصناعية

الصحفية هي: الطباعة - التصوير - التوزيع - التسويق - الإدارة - الإعلان..).

الجانب الثاني: يتصل بالشخص الذي يمارس مهنة الصحافة وهو الصحفي (أي الشخص الذي يقوم

بالحصول على الأخبار والأحاديث والتحقيقات الصحفية والرسم والإخراج الصحفي).

المعنی الثاني : الصحافة تعنی المضمون الذي تنشره الصحيفة (أي الأخبار - التحقيقات الصحفية

- مقالات) وهي من هذه الناحية تستوجب الفن والعلم فهناك:

■ فنون التحرير الصحفي (كتابة المقالات).

■ فنون الإخراج الصحفي (تصميم الصحيفة).

(وهذه الفنون تطورت وصارت علما يدرس في جامعات ولها قواعد علمية ويعنى أنها فن فإن

الصحافة تتطلب موهبة لخلق الصحفي الذي يشد جمهور القراء حيث أن الصحافة هي حرفة وفن

وصناعة).

المعنی الثالث: الصحافة من حيث الشكل الذي يصدر به (فالصحف دوريات مطبوعة تصدر في

عدة نسخ في مواعيد ثابتة ومنتظمة وهذا المعنی يجعلها تقتصر على الدوريات المطبوعة التي

ظهرت بعد اكتشاف المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر)، (الكتاب ليس صحيفة لأنه لا يصدر

بشكل منتظم فأول صحيفة مطبوعة ظهرت في نهاية القرن السادس عشر وبهذا التعريف يتم

الفصل تاریخیاً بين الصحافة والإعلام وذلك رغم وجود تيار يربط بينهما) .